

## عقود CFD والتداول على المنصات

(فوركس وكريبتو وأسهم وسلع وغيرها)

د. سامر مظهر قنطكجي

إن عقد الفروق Contract for difference CFD هو اتفاق ملزم قانونياً، يُنشئ حقوقاً والتزامات متبادلة بين طرفيه، ينص على أن المشتري سيدفع للبائع الفرق بين القيمة الحالية للأصل وقيمه في وقت العقد:

— فإذا كان سعر الاقفال أعلى من سعر الافتتاح، فسيدفع البائع للمشتري الفرق، وذلك هو ربح المشتري.

— وإذا كان سعر الإقفال أقل من سعر الافتتاح، فإن البائع، سيستفيد من الفرق. والأصل المالي؛ كالأسهم والسلع ومؤشرات السوق، أو أي أداة مالية أخرى، كالفوركس والعملات المشفرة.

لذلك هو عقد مستقبلي، يتضمن نوعاً من أنواع المشتقات المالية، وموضوعه المراهنات المالية والمقامرة. يستخدم كاستراتيجية تجارية من قبل الخبراء، ولشدة مخاطر تداوله لا تسمح به الولايات المتحدة، حيث يركز عمل المتداولين فيه على توقع الاتجاه المستقبلي للأسعار. بينما تسمح به بعض الأسواق كبريطانيا وألمانيا وسويسرا وسنغافورة وإسبانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا وكندا ونيوزيلندا وهونغ كونغ والسويد والنرويج وإيطاليا وتايلاند وبلجيكا والدنمارك وهولندا.

مثال: إذا دخل مستثمر في عقد CFD على شركة سعر سهمها ١٠ دولار. وكانت العقود ل ١٠٠٠ سهم، فإن قيمة المركز تبلغ ١٠٠،٠٠٠ دولار لوجود الرافعة المالية عادة. بينما يضع كل من المشتري والبائع ١٠٠٠٠ دولار فقط. وعليه:

— إذا ارتفع سعر السهم إلى ١١ دولاراً في تاريخ العقد، فسيحصل المشتري من البائع على [ (١١ - ١٠) × ١٠٠٠ سهم = ١٠٠٠ دولار].

— وإذا انخفض السعر إلى ٩ دولارات، فيدفع المشتري ١٠٠٠ دولار للبائع.

<sup>1</sup> المسألة ١٦١٦ من كتاب الفتاوى المالية

وهذا مثال مبسط لا يشمل جميع التكاليف؛ كالعمولات ورسوم فتح المركز وإغلاقه .  
لذلك لا يصح التداول عبر المنصات التي تستخدم عقود الفروق CFD لأنها من بيوع المشتقات  
المحظورة، ولما تتضمنه من مقامرة، فإذا دخلتها الرافعة زاد على آثامها الربا بسبب القروض التي تجر النفع .